السلع الجاهزة للتسليم الفوري حافظت على ارتفاع مستقر في أسعارها

«ساكسو بنك»: السوق يشهد عمليات بيع ضخمة مدفوعة بتراجع المضاربات على ارتفاع الأسعار

أوضح رئيس إستراتيجية السلع في ساكسو بنك أولي هانسن، خلال تقرير اقتصادي متخصص أن عمليات تصحيح الأسعار، التي بدأت في شهر مارس بالنسبة لبعض السلع، تبدي مؤشرات على الانعكاس منذ نهاية شهر يوليو. ووفقاً لمؤشرات بلومبيرج للسلع، أحدثت فترة التصحيح انخفاضات بلغت 41% في قطاع المعادن الصناعية، و31% في قطاع الحبوب، و27% في قطاع الطاقة. وكان السبب الرئيسي لعملية التصحيح الكبيرة هذه، بعد تسجيل مستويات قياسية من المكاسب القوية، هو تحول المخاوف من شح العرض إلى مستويات الطلب.

وبمعزل عن التوقعات بتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، نتيجة لسياستها الصارمة للوصول إلى صفر إصابات كوفيد-19 من جهة وأزمة سوق الإسكان التي أثرت سلباً في قطاع المعادن الصناعية من جهة أخرى، يُعد الدافع الأكثر أهمية هو تعزيز البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم لجهودها لكبح جماح التضخم بإبطاء النشاط الاقتصادي من خلال فرض شروط نقدية صارمة ومتشددة. وما تزال عملية التصحيح مستمرة، لكن النتائج الإيجابية للبيانات الاقتصادية الجديدة، وهبوط قيمة الدولار، إضافة إلى ظهور علامات بوصول التضخم إلى ذروته، ساهمت بمجموعها في دعم الأسواق التي واجهت تراجعاً حاداً في الأسعار لأسابيع أو شهور، وما رافق ذلك من عمليات تصفية طويلة من قبل المتداولين، إلى جانب عمليات البيع من الصناديق التي تركز على الاقتصاد الكلي بهدف التحوّط من التباطؤ الاقتصادي.

وبعد إجراء تعديلات واسعة على الصفقات، عاد التركيز مجدداً على العرض الذي ما زال شحيحاً في العديد من القطاعات، مما ساعد على تعزيز الدعم من جديد، وتسبب بمشاكل للمتداولين الذين كانوا يجرون عمليات بيع في الأسواق لتخفيض الأسعار بشكل أكبر تحسباً لحدوث ركود أو نقص في الطلب.

ومن الصعب استخلاص صورة أساسية كاملة عن أسعار السلع بناء على سلوك الأسعار الفورية لها في ضوء العقود الآجلة خلال الشهر الأول، حيث تتأثر حركة السعر غالباً بقرارات المضاربين الفنيين المعتمدين على الأسعار، والصناديق التي تُركز على تطورات الاقتصاد الكلي، بدلاً من الوضع الأساسي للمستثمرين والأفراد. ونتيجة لذلك، شهد السوق عمليات بيع ضخمة مدفوعة بتراجع المضاربات على ارتفاع الأسعار من جهة، وزيادة عمليات البيع من قبل الصناديق بهدف التحوّط من التباطؤ الاقتصادي من جهة أخرى.

وعادة ما ينتج عن التباطؤ الاقتصادي، أو الركود الاقتصادي في أسوأ الحالات، فائض من المعادن الخام، بسبب تدني مستويات الطلب، الذي يؤدي بدوره إلى تباطؤ الإنتاج. لكن السلع الجاهزة للتسليم الفوري حافظت على ارتفاع مستقر في أسعارها مقارنة بالسلع المخصصة للتسليم في مواعيد لاحقة في عمليات البيع خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويوضح الرسم البياني أدناه النسبة المئوية لفرق السعر بين العقود الآجلة للشهر الأول والعقود الآجلة لمدة 12 شهراً، وعلى الرغم من التراجع البسيط في حدة شح العرض، إلا أننا ما نزال نشهد نقصاً في العرض في مختلف القطاعات الرئيسية، وخصوصاً قطاعي الطاقة والزراعة. وهذا ما يشير إلى أن عمليات البيع والتصفية في السوق كانت مدفوعة بالتوقعات لا القراءة الواقعية، وساهمت في تعزيز احتمالات الانتعاش القوي بعد استقرار توقعات النمو.

النفط الخام: يبدي الهبوط المتزايد في سعر خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت خلال الشهرين الماضيين إشارات نحو الانعكاس والارتفاع، في ضوء إعادة تقييم السوق لتوقعات الطلب في ظل المخاوف المتواصلة بشأن العرض والجهات القادرة على تلبية مستويات الطلب في المستقبل. حيث حقق خام غرب تكساس الوسيط انتعاشاً متجاوزاً حاجز 90 دولار أمريكي للبرميل، وخام برنت الذي تجاوز 95 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسبوع، مدفوعاً ببوادر انخفاض مستويات التضخم الأمريكي، وتراجع الاحتياطي الفدرالي عن رفع أسعار الفائدة لذروة جديدة محتملة، إضافة إلى هبوط قيمة الدولار وارتفاع مستويات الطلب، خصوصاً في الولايات المتحدة حيث انخفضت أسعار الوقود في المحطات دون حاجز 4 دولار أمريكي للجالون لأول مرة منذ شهر مارس، ما يساعد على تحسين توقعات النمو بشكل عام.

وفي سياق متصل، رفعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للاستهلاك العالمي للنفط بنحو 380 ألف برميل يومياً، وأوضحت أن ارتفاع أسعار الغاز والطلب القوي على الكهرباء، يدفعان شركات المرافق إلى استخدام المنتجات المعتمدة على الوقود بدلاً من الغاز عالي التكلفة. وبالمقابل، يمكن أن تواجه أوبك صعوبات في تعزيز مستويات الإنتاج خلال الأشهر المقبلة بسبب المخزون الاحتياطي المحدود للدول الأعضاء. وبالرغم من ظهور موجات من تراجع الطلب خلال الأشهر الماضية، لا نتوقع أن تؤثر بشكل مادي على توقعاتنا الإجمالية بدعم الأسعار. فلا يمكن تجاهل الشكوك الكبيرة في مستويات العرض، خصوصاً في ظل اقتراب الانتهاء من عمليات تحرير النفط الخام من الاحتياطيات الاستراتيجية الأمريكية، إلى جانب الحظر الوشيك للاتحاد الأوروبي على النفط الروسي. ونظراً إلى ذلك، فإننا متمسكون بتوقعاتنا باستمرار التداول ضمن نطاق 115-95 دولار أمريكي للبرميل خلال الربع الثالث من العام.

واتجه الذهب إلى تسجيل مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي، مدعوماً بهبوط قيمة الدولار، بعد صدور بيانات مؤشر أسعار المنتجين ومؤشر الأسعار الاستهلاكية الأمريكي على نحو أقل من المتوقع، ما ساهم في تخفيض التوقعات بتدخل الاحتياطي الفدرالي لرفع أسعار الفائدة من جديد وبمستويات عالية. لكن ازدياد الإقبال على المخاطر، الذي ينعكس في ارتفاع الأسهم وعائدات السندات خلال الأسبوع، قد منع المعدن الأصفر من تسجيل ارتفاع مستقر وتجاوز مستوى المقاومة الرئيسي عند 1800 دولار أمريكي للأونصة، كما يشير التراجع الأخير في حيازات الصناديق المتداولة في البورصة وانخفاض الاهتمام المفتوح بعقود الذهب الآجلة في كومكس، إلى بحث السوق عن دافع محفّز جديد وحاسم. لكننا نعتقد أن التوقعات المتفائلة الجديدة السائدة في السوق، حول قدرته على كبح جماح التضخم والتحكم بمستوياته، ما تزال بعيدة عن الواقع، ونظراً إلى بروز العديد من التوترات والمخاوف الجيوسياسية إلى جانب ذلك، فإننا لا نرى سبباً للتخلي عن توقعاتنا الإيجابية الراسخة بشأن الذهب كأداة للتحوط أو التنويع.

وحظي الذهب بقدر من الدعم عند المتوسط المتحرك لخمسين يوماً 1783 دولار أمريكي للأونصة، وهو بحاجة إلى الاستقرار عند مستوى 1760 دولار أمريكي للأونصة لتجنب جولة جديدة من عمليات التصفية الطويلة على المدى القصير. وعلى الرغم من وجود مستوى للمقاومة فوق حاجز 1800 دولار أمريكي للأونصة بقليل، يجب على الذهب تحقيق مكاسب كبير فوق حاجز 1829 دولار أمريكي للأونصة بهدف تحفيز الزخم الضروري لتعزيز اهتمام الصناديق المتداولة في البورصة والحسابات المالية الموجهة بالشراء في العقود الآجلة.

وشهد النحاس انتعاشاً كبيراً بنسبة تقارب 18% منذ وصوله، في الشهر الماضي، إلى أدنى مستوياته خلال عشرين شهراً، ما ساهم في دعم انتعاش عام في قطاع المعادن الصناعية، الذي كان الأشد تأثراً خلال عملية التصحيح الأخيرة. وتشير البيانات إلى محافظة الاقتصاد الأمريكي على قوته، مدعوماً بهبوط قيمة الدولار، ما يقلل المخاوف المتعلقة بتوقعات الطلب في الصين، ويخفف من الاضطرابات التي تواجه المنتجين في آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية، والتي يمكن أن تحد من مستويات العرض مع بقاء المخزونات في أدنى مستوياتها الأعوام العشرة الماضية. كما ساهمت جميع هذه التطورات مؤخراً في دعم عمليات البيع على المكشوف، بعد أن دفعت المضاربين إلى تخفيض مستويات الإنفاق.

وانطلاقاً من احتمال تحسن توقعات الطلب في الصين، أعلنت شركة بي إتش بي الأخير عن تقديمها عرضاً للاستحواذ على شركة أوز مينيرالز، وأصولها التي تركّز على النحاس والنيكل، في خطوة تمثل إضافة جديدة في سلسلة من عمليات الاستحواذ العالمية الرامية إلى تعزيز مستويات عرض المعادن الضرورية للتحول في مجال الطاقة. إذ يدخل النحاس، الذي يتميز بناقلية كهربائية عالية، في تصنيع جميع الأجهزة الإلكترونية التي نستخدمها، بدءاً من الهواتف الذكية وصولاً إلى المعدات الطبية. كما يدعم أنظمة الطاقة الكهربائية، ويلعب دوراً محورياً في عملية التحوّل إلى الطاقة الكهربائية الضرورية خلال السنوات القادمة، لتقليل الطلب على الطاقة المُعتمدة على الوقود الأحفوري.

وسجلت أسعار النحاس انتعاشاً مؤقتاً في مطلع شهر يونيو مع بدء الصين بتخفيف تدابير الإغلاق المفروضة، لكن الانتعاش سرعان ما توقف مؤدياً إلى تدهور أسعار النحاس إلى دون مستوى الدعم الأساسي قبل أن تستقر عند مستوى الدعم 3.14 دولار أمريكي للرطل، في تصحيح بنسبة 61.8% عن الارتفاع للفترة ما بين 2020-2022. وحققت أسعار النحاس، منذ ذلك الحين، انتعاشاً قوياً، لكنها قد تشهد توقفاً مؤقتاً بعد الوصول إلى مستوى المقاومة عند 3.70 دولار أمريكي للرطل. ولذا، فإننا نتمسك بتوقعاتنا الإيجابية طويلة الأمد بشأن النحاس، وننصح بالشراء في فترات الهبوط بدلاً من البيع في فترات الانتعاش.

وشهد قطاع الحبوب أعلى مستويات تداوله منذ خمسة أسابيع، قبل إصدار وزارة الزراعة الأمريكية تقريرها لتقديرات العرض والطلب يوم الجمعة. واستمر مؤشر بلومبرج للحبوب في الانتعاش عقب التصحيح بنسبة 28% في شهري يونيو ويوليو، حيث سجل القمح والذرة أكبر المكاسب خلال الأسبوع الماضي، نتيجة لهبوط قيمة الدولار الأمريكي، والمناخ الحار والجاف في الولايات المتحدة، إضافة إلى موجة الحر الجديدة التي وصلت إلى أوروبا وعززت من المخاوف بشأن المحاصيل ومستويات الإنتاج. وساعد المناخ الحار والجاف، في مرحلة حرجة من نمو المحاصيل قبل موعد حصادها قريباً، على جذب مزيد من الاهتمام نحو تقرير تقديرات العرض والطلب الزراعية في العالم، حيث تشير الاستبيانات إلى دعم الأسعار، مع توقع بانخفاض المحاصيل، الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض المخزون المتوفر قبل الشتاء القادم.

ومن جانب آخر، ساهم ارتفاع أسعار القطن، بنسبة 8% هذا الشهر، في تحويل التركيز من المخاوف على النمو والطلب، خصوصاً في الصين، إلى تعزيز المخاوف بشأن العرض العالمي مع وصول موجات الحر، التي تؤثر سلباً على توقعات الإنتاج، إلى الولايات المتحدة والصين. ومن المتوقع أن يشير تقرير وزارة الزراعة الأمريكية الشهري لتقديرات العرض والطلب، الصادر يوم الجمعة، إلى تراجع إنتاج الولايات المتحدة الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض المخزونات بنحو 10% إلى أدنى مستوياتها منذ 11 عاماً، عند 2.2 مليون بالة.

كما سجلت أسعار بُن أرابيكا، المتدهورة منذ فبراير الماضي، ارتفاعاً ثابتاً ومستقراً منذ انتعاشها عند مستوى الدعم الأساسي دون 2 دولار أمريكي للرطل الشهر الماضي. وأكد الدعم المستمر والأساسي، الناجم عن المخاوف بشأن الإنتاج في دول أمريكا الجنوبية، على دوره المهم خلال الأسابيع القليلة الماضية، إذ يمكن أن يكون محصول هذا الموسم هو الأقل منذ عام 2014. حيث أثر المناخ البارد والجاف في البرازيل سلباً على الإزهار الموسم الماضي، كما دفعت موجات الصقيع الشديدة في يوليو من العام الماضي المزارعين إلى قطع أشجار البن في ظل ارتفاع تكاليف المستلزمات الزراعية، وتحديداً الأسمدة. إلى جانب ذلك، واجهت كولومبيا، الدولة الرائدة في إنتاج البن، انخفاضاً في حجم محصولها من جراء الهطول الغزير للأمطار.

أولي هانسن

الذهب يتجه إلى تسجيل مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي مدعوماً بهبوط قيمة الدولار

وكالة الطاقة الدولية رفعت توقعاتها للاستهلاك العالمي للنفط بـ 380 ألف برميل يومياً

أسعار النحاس تشهد انتعاشاً مؤقتاً خلال يونيو مع بدء الصين بتخفيف تدابير الإغلاق المفروضة

من خلال اعتماد تكنولوجيا مدعومة بالذكاء الاصطناعي

«إل إم إكستشاينج» تحسّن كفاءتها وامتثالها التنظيمي بشكل مميز

أبرمت "إل إم إكستشاينج"، وهي واحدة من الشركات الرائدة في تحويل الأموال وتصريف العملات في الإمارات العربية المتحدة، شراكة مع "إفيا تكنولوجيز". وبفضل منصة تقييم المخاطر الديناميكية من "إفيا" والحل الفعّال للكشف عن العقوبات ومراقبة المعاملات، ستتمكن إل إم إكستشاينج" من إجراء عمليات مطابقة أكثر دقة لتنفيذ تحقيقات فعالة وصنع القرارات الإستراتيجية. وساهمت الشركة في تعزيز الكفاءة من خلال التكامل مع التقنيات الإلكترونية وأتمتة العمليات المتكاملة.

وفي هذا السياق، قال جاكوب فارغيز، نائب رئيس شركة "إل إم إكستشاينج": "نتبع في 'إل إم إكستشاينج' سياسة عدم التسامح تجاه حوادث الجرائم المالية. ولبلوغ هذا الهدف، فإننا نلتزم بتقديم أفضل التقنيات ضمن فئتها لتعزيز مراقبتنا للجرائم المالية. ويتطلب هذا الحل محركاً قوياً لتقييم المخاطر والكشف عن العقوبات، فضلاً عن تقييم ملف المخاطر الخاص بالعميل في الوقت الفعلي عند انضمامه للشركة وإجراء المعاملات. وتعتلي الشركة مكانة مرموقة بفضل المنتج المدعوم بالذكاء الاصطناعي والتابع لحل 'إفيا تكنولوجيز' إلى جانب خدماتها الاستشارية، ونتطلع إلى التعاون معها في مبادراتنا المستقبلية بما في ذلك توسيع نطاق الحل ليشمل مؤسسات 'إل إم إكستشاينج' في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى".

ومن جهته، قال هيمانث كومار، رئيس قسم مكافحة غسل الأموال والامتثال في "إل إم إكستشاينج": "يضمن الحل المدعوم بالذكاء الاصطناعي إصدار تنبيهات حول جميع حالات التطابق والحدّ من خفض حالات التطابق الخاطئة بشكل ملحوظ. وحقق حل 'إفيا' توقعاتنا وساعد في تحسين حالات التطابق مع قائمة المراقبة وتحسين فعالية عملياتنا. ونُشر خذا الحل مع مراعاة توصيات مجموعة العمل المالي، والتقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة معايير وإرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (10) لعام 2019 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (20) لعام 2018. ويمتاز فريق "إفيا" أيضاً بطبيعته الاستباقية ومعرفته الواسعة، فقد ساعدنا طوال مسيرة التنفيذ وما بعد التنفيذ".

ستيوارت: السعودية تعقد شراكات دولية لحماية قطاعاتها الحيوية «سيبرانياً»

حذّر خبير الأمن السيبراني، الفريق الأمريكي المتقاعد في سلاح مشاة البحرية الأمريكية فينسينت ريموند ستيوارت، من أن تزايد حدة التهديدات في الفضاء السيبراني وتعقيداتها، تجعل البنى التحتية لشبكات تقنيات المعلومات والاتصالات للجهات الحكومية وغير الحكومية أكثر عرضة لمخاطر الهجمات السيبرانية؛ وهو ما يُنذر بكارثة كبيرة في حال فشلنا في الاستفادة من الهجمات السابقة أو في العمل معًا بشكل جماعي.

وقال ستيوارت الذي يشارك متحدثا رئيسيا بالنسخة العاشرة من مؤتمر (MENAISC2022) لحلول أمن المعلومات الذي يعقد في الرياض، يومي 6 و7 من شهر سبتمبر المقبل، إن المؤتمر يعقد في وقت تتزايد فيه الهجمات السيبرانية، وتهدد بإلحاق خسائر كبيرة باقتصادات الدول، وخصوصًا في مجال البنى التحتية للدول.

وتطرق ستيوارت إلى جهود المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن السيبراني، ومنها عقد شراكات دولية، حيث وقعت الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، مذكرة تفاهم مع وزارة الأمن الوطني الأمريكي، ممثلة في وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية؛ على هامش زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للسعودية يومي 15 و16 يوليو الماضي، والتي تهدف إلى تعزيز حماية الفضاء السيبراني، والمصالح الحيوية في المملكة والولايات المتحدة الأمريكية.

فينسينت ريموند ستيوارت

ولفت إلى أن المذكرة، تضمنت مجالات عدة، من أبرزها: مشاركة معلومات التهديدات السيبرانية بين البلدين، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات في هذا المجال.

ويشارك في مؤتمر أمن المعومات بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، الذي يعقد تحت عنوان: "الاندماج السيبراني – تقارب المعلومات السيبرانية الاستباقية: البنية التحتيّة الحسّاسة لتقنية المعلومات، والتقنيات التشغيلية، وإنترنت الأشياء"، نخبة كبيرة من خبراء الأمن السيبراني بالعالم، منهم الفريق الأمريكي المتقاعد في سلاح مشاة البحرية الأمريكية فينسينت ريموند ستيوارت كمتحدث رئيسي، وهو يمتلك خبرة واسعة في الأمن السيبراني، حيث شغل منصب نائب القائد بالقيادة الإلكترونية الأمريكية، وأدار وكالة الاستخبارات الدفاعية.

كما شغل ستيورات منصب القائد العام لقيادة الفضاء الإلكتروني للقوات البحرية الأمريكية، وكان المستشار الإلكتروني الرئيسي لقائد سلاح مشاة البحرية، وقاد شركة استشارية دولية تركّز على القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني، والذكاء الجيوسياسي، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأزمات، ويشغل حاليًا منصب المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Stewart Global Solutions، LLC.

بدوره، أوضح المهندس سمير عمر، الرئيس التنفيذي لمؤتمر (MENAISC2022)، أن العالم يدخل حقبة تكنولوجية جديدة بسبب تأثير النشاط البشري، ولذلك سيناقش المؤتمر معالجة التغييرات التكنولوجية التي تؤثر على عالمنا والبنية التحتية الحيوية التي يعتمد عليها البشر. وشدد عمر، على أن صناعة الأمن السيبراني في السعودية حققت قفزات كبيرة، وخاصة في مجال تأهيل القوى العاملة، والاستثمار في الكفاءات البشرية المتخصصة، حيث دشنت الهيئة الوطنية للأمن السيبراني إطار عمل القوى العاملة للأمن السيبراني؛ لإعداد وتدريب وتوظيف القوى العاملة في الأمن السيبراني، وربط برامج التعليم والتدريب بالمعرفة، والمهارات المطلوبة للأدوار الوظيفية المختلفة بالأمن السيبراني.

وتأتي القفزة الكبيرة في صناعة الأمن السيبراني في المملكة، بهدف الحد من أضرار الهجمات الالكترونية الكثيرة التي تتعرض لها، حيث قالت شركة Cyberknight إن 88٪ من المؤسسات في المملكة قد أبلغت عن شكل من أشكال محاولة هجوم فدية، وفقاً لدراسة أعدتها Grant Thornton KSA، وهو رقم مرتفع نسبيًا مقارنة بالمتوسط العالمي.

وتشير التقديرات حاليًا إلى أن الشركات في المملكة العربية السعودية تخسر حوالي 6.53 مليون دولار في كل هجوم. والجدير بالذكر أن مؤتمر أمن المعلومات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعدّ أحد أهم مؤتمرات الأمن السيبراني التي تستهدف المتخصصين والقادة في هذا المجال للسماح لهم بالتعلم والمساهمة ومشاركة خبراتهم ومعارفهم مما يسهم في تعزيز نمو القطاع في المنطقة.